المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

12

موراي يضرب موعداً مع فيدرر في نهائي ويمبلدون

13

البخور.. عطر ضاع عبقه وسط دخان الحروب والمولدات

19

مرآة القصر تعكس صورة جديدة لزوجات الزعماء المخمّرات والمحجّبات

نوّاب: سئمنا وعود المالكي السرابية

مجتمعو أربيل يناقشون سحب الثقة ويصفون الإصلاح بـ"الناقص"

□ **بغداد / إياد التميمي**

عادت مرة أخرى القوى المتحالفة للإطاحة برئيس الوزراء نوري المالكي لتجتمع في أربيل بغية دراسة ومناقشة ورقة التحالف المعدة مؤخرا من قبل لجنة الإصلاح.

وقال مصدر في القائمة العراقية إن القوى التي اجتمعت أمس في أربيل ناقشت بعض نقاط ورقة الإصلاح، مبيناً أن أكثر المحاور الخلافية لم تدرج في هذه الورقة.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في اتصال مع المدى، أن أمر سحب الثقة مازال احد ابرز خيارات مجتمعي أربيل والنجف، وان الورقة ينقصها الكثير من الإيضاحات.

وأشار المصدر إلى أن الورقة لم تناقش الملفات التي هي أصل الخلاف، كموضوع المشاركة في صناعة القرارات، خصوصا الأمنية منها.

وأكد المصدر أن الورقة التي أعدتها لجنة الإصلاح تبيّن أن النقاط المدرجة كانت تخص خلافات إقليم كردستان مع بغداد، متجاهلة خلافات الكتل الأخرى كالقائمة العراقية والمتعلقة بحسم الوزارات الأمنية، وملف المعتقلين.

من جانبه قال النائب مظهر الجنابي إن "الهيئة السياسية للقائمة العراقية والتحالف الكردستاني، وممثلين عن التيار الصدري عقدوا أمس السبت في عاصمة إقليم كردستان أربيل اجتماعاً للنظر في آخر التطورات التي شهدتها الساحة السياسية".

وأضاف أن "الاجتماع بحث أيضاً تقديم طلب استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي إلى البرلمان"، مرجحا أن "يتم تقديم الطلب خلال الجلسة المقبلة للبرلمان أو التي تليها".

وبشأن لجنة الإصلاح التي شكلها التحالف الوطني أعرب الجنابي عن اعتقاده بأنها "لن تأتي بشيء جديد سوى الوعود بالإصلاحات في مسار العملية السياسية، وقد سئمت القوى السياسية من تلك الوعود".

فيما اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي في التحالف الوطني إبراهيم الركابي أن تشكيل التحالف الوطني لجنة الإصلاح خطوة مهمة في المسار الإصلاحي السياسي.

وقال الركابي إن "هناك من هو متفائل جدا بلجنة الإصلاح ويوجد هناك من ينظر نظرة تشاؤمية حيالها"، مشيراً إلى أن "التفاؤل موجود واللجان خطوة مهمة جداً في مسار الإصلاح السياسي لحل الأزمة التي تشهدها البلاد".

■ التفاصيل ص٣

أموال السياسيين يمكن أن تبني العراق أربع مرات 2

هناء أدور: الشيوعي واهمٌ إذا ظن أن المالكي سيسمع 3

العراق وهولندا يتفقان على تشجيع عودة طالبي اللجوء 4

سباق عكسي نحو خط البداية

تسرب الى وسائل الاعلام مؤخرا محاولة اقرار قانون الاتصالات وكان من المزمع ان يتم التصويت عليه الخميس الماضي لكن تأجل لعدم اكتمال النصاب على التصويت لغاية العاشر من تموز الحالي. وقانون الاتصالات هذا يمثل مناورة من وزارة الاتصالات على القانون رقم ٦٥ الذي اعطى صلاحيات واسعة لهيئة الاعلام والاتصالات بهدف الاستحواذ على هذه الصلاحيات واسترجاع بعض الصلاحيات حتى على حساب الصالح العام. ان القانون الذي تعمل عليه الوزارة يفتقر الى الرؤية المستقبلية الواضحة ويحاول العودة بواقع الاتصالات الى الوراء. ولو تم اقرار هذا القانون فان صلاحيات الهيئة ستكون عندئذ منقوصة وهذا في واقع الحال ما ابرز اصواتا معارضة عليه في البرلمان. ان عمل قطاع الاتصالات النقالة بشكل خاص قد خرج من شرنقة الروتين والتعطيل بعد ان تبنى سياسة الخصخصة التي اوصلته الى ربط البلد وبوقت سريع بكافة انحاء العالم. والشواهد كثيرة على الفرق ما بين قطاع الاتصالات النقالة اليوم مثلا وقطاع الكهرباء او قطاع الماء الذي لم يحرز اي تقدم رغم رصد الاموال الهائلة له من قبل الدولة. هنا يتبادر سؤال عن سبب سحب صلاحيات الهيئة واعطائها الى الوزارة لتعود بنا الى عصر الهاتف الارضي ومشاكله التي بقيت عصية عن الحل وربما ستبقى الى يوم يبعثون.

ورغم ان محتوى القانون واهميته لا يزالان يلفهما الغموض ناهيك عن محاولة سنه التي قد مضى عليها اكثر من سنتين دون جدوى فان لجنة العمل والخدمات في مجلس النواب لم تطرح مثل هذا القانون المزمع الى النقاش العام والاعلام ليتم اخذ رأي المختصين فيه بنظر الاعتبار مما سيجعل تنفيذه محط تجريب قد يؤدي ولابد ان يؤدي الى نتائج سلبية على وضع الاتصالات عموما ووضع الاستثمار بشكل خاص.

ويبدو ان هناك تناقضا لدى قراءة مسودة هذا القانون وبالقدر الذي اتيح لنا ان نعرفه من وجود بعض المواد فيه والتي تدعو فيما تدعو اليه الى سياسة التأميم الشمولي على اعتبار ان البنى التحتية التي تعمل بها شركات الاتصال هي ملك للدولة والحكومة. فما هو الغرض من هذا يا ترى؟ان اقرار قانون كهذا يعد تحركا حساسا باتجاه العودة الى مفردات النظام الشمولي وتعميمه على انجح تجربة اقتصادية يمر بها البلد في عمل شركات الاتصالات التي وظفت ودربت عشرات الالاف من الموظفين العراقيين واعدت كوادر متخصصة على افضل التقنيات الحديثة وعملت على جلب اخر المبتكرات الفنية والهندسية والادارية للبلد من اجل ادارة عمل الاتصالات والنهوض به من واقع متداع الى واقع حديث كي يلحق العراق بركب الدول المتقدمة، فعوضا عن تكرار هذا النموذج الناجح في القطاعات الاخرى يأتي البعض بمسودة قانون لتحطم النجاحات في هذا البلد، من هو المستفيد من ذلك يا ترى.

ويبدو ان هناك عدم تدارس لنتائج هذا القانون فيما لو تم اقراره خصوصا وان الاسراع في تنفيذه لم يكن ضمن سياق الاجراءات الدستورية لان " النظام الداخلي للبرلمان" كما يقول النائب كمال الساعدي"يقضي بأن تكون القوانين التي تصل الى مرحلة التصويت عليها غير قابلة للمناقشة و لا توجد أية ثغرة يمكن ...النفوذ منها لمناقشة قانون وصل الى طور التصويت".وبناء عليه يمكننا ان نخلص الى ان مثل هذا القرار لو اتيح له ان يظهر للوجود فسيكون قد نسف اكبر محاولة جادة للاستثمار في مجال القطاع الخاص في العراق وعاد به الى المربع الاول وجعله يبتعد الى زاوية عدم التواصل مع بقية العالم الذي اصبح بفضل الاتصالات كما يقول كالاهان قرية صغيرة. ولابد من الاشارة ايضا الى ان مثل هذا القانون يمضي عكس النهج الذي تنتهجه العديد من السياسات الرسمية للدولة من اجل الخروج من ازمة البطالة والبطالة المقنعة التي وصلت الى ارقام مذهلة في بعض الدوائر. لكن وزارة الاتصالات لا تنظر اليه من هذه الزاوية المتطورة بقدر ما تنظر اليه كقانون يعطيها من الصلاحيات ما يمكنها من خنق القطاع الخاص والاستثمار والعودة بالاتصالات الى خط البداية. ولا غرو من القول ان وزارة الاتصالات التي تعمل بعشرين الف موظف لإدارة قرابة ثمانمائة الف خط هي خير نموذج للبطالة المقنعة وعدم استثمار الطاقات العراقية .

يقينا نحن لا ننكر وجود بعض المعوقات التي تكتنف عمل شركات الاتصال بما فيها التشويش الذي غالبا ما اشير له في ادبيات الشركات العاملة دون ان تقاضي فيه هذه الشركات الدولة باعتبارها تمر في وضع وظروف استثنائية ودونما ان تلجأ الى بند الظروف القاهرة القانوني لتوقف اعمالها. ولكن ينبغي على اعضاء مجلس النواب ان يدركوا ان القانون المزمع تمريره تكتنفه الكثير من الضبابية وفيه الكثير من التخريب للبنى التحتية التي يعجز كادر وزارة الاتصالات عن ترميمه او المحافظة عليه بعيدا عن المزايدات التي لم تقدم لنا الماء الصافي او الكهرباء او الخدمات البلدية حتى هذه اللحظة. لذا بات على اعضاء مجلس النواب ان يفكروا مليا قبل اتخاذ اي قرار دون ان يكون الهدف فيه سوى راحة وفائدة المواطن العراقي الذي انتخبهم لهذا الغرض.